إشكالية النمو الحضري في الجزائر بين الواقع والأفاق -حالة مدينة العلمة "ولاية سطيف"-

هشام بوضياف

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة -الجزائر

تاريخ الإستلام 2019/01/20 – *تاريخ القبول* 2019/04/17

الملخص

تعتبر إشكالية النمو الحضري في الجزائر ظاهرة معقدة وشائكة أصبحت مع مرور الزمن هاجسا يهدد تناسق وانسجام الأنسجة الحضرية للمدن الجزائرية عامة ولمدينة العلمة على وجه الخصوص حيث شهدت هذه الأخيرة نموا حضريا سريعا كحالة عن المدن الجزائرية منذ الاستقلال، وكان ذلك من خلال تزايد عدد السكان والمساكن وتطور المساحة العمرانية بسبب تداخل مجموعة من العوامل في مقدمتها: أهمية الموقع الجغرافي ضمن مدن الشبكة الحضرية الجزائرية محليا وإقليميا ووطنيا والنشاط التجاري ونمط التخطيط الحضري الذي لا يتوافق مع خصوصياتها، ولقد جاء اختيار مدينة العلمة لتكون ميدانا للبحث بحكم الوزن الحضري والإشعاع الجهوي المتباين للاستثمار التجاري بشكل خاص باعتبارها قطبا عمرانيا واقتصاديا يتطلب اهتماما كبيرا من قبل جميع الأطراف والسلطات لمعالجة الإشكاليات القائمة في هذه المدينة مما جعلها وبامتياز المثال النموذجي الوطني للمدن الجزائرية من حيث مستوى التحديات التي ستقدمها في الأفاق. وعلى الرغم من صعوبة تحليل واقع النمو الحضري في مدينة العلمة إلا أن الأفاق والتوجهات المستقبلية للنهوض بالنمو الحضري تتمحور حول وضع مقاربة تنموية تقوم على أساس تحقيق الحوكمة الحضرية المبنية على الجانب التحليلي وسياسة عمرانية واضحة وأسس علمية ومنهجية ينتج عنها حالة توافق للنمو الحضري من جميع النواحي العمرانية.

الكلمات المفتاحية: مدينة العلمة، النمو الحضري، الواقع القائم، التخطيط الحضري، الأفاق.

Résumé

Le problème de la croissance urbaine en Algérie est un phénomène complexe et épineux qui, au fil du temps, est devenu une menace sur l'harmonie et l'homogénéité des tissus urbains des villes algériennes en général et de la ville d'El Eulma, en particulier. En effet, la ville d'El-Eulma, ainsi que plusieurs autres villes algériennes, a connu une croissance urbaine rapide depuis l'indépendance de l'Algérie. Par ailleurs, le schéma d'urbanisation actuel de la ville en question ne correspond pas à ses attentes et ses perspectives ainsi qu'avec la nature de ses activités à caractère commercial. Notre choix d'étude de la ville d'El Eulma a été effectué vu l'importance de la ville en question dans le réseau urbain national en tant que pôle économique. Cette étude requière une grande attention de la part des autorités locales afin de remédier aux problèmes urbains de cette ville. Bien qu'il soit difficile à ce stade d'analyser cette problématique, les perspectives et les orientations futures pour promouvoir la croissance urbaine dans cette ville doivent être centrées sur l'adoption d'une nouvelle approche urbaine fondée sur des critères à caractère analytique et scientifique qui sont conformes aux principes fondamentaux d'aménagement du territoire.

Mots clés : Ville d'El Eulma, la croissance urbaine, l'état des choses, planification urbaine, perspectives.

Abstract

The issue of urban growth in Algeria has become a complicated phenomenon that threatens the harmony of urbanism in Algerian cities in general and in the city of EL-Eulma in particular. For the latter, like many other Algerian cities, has been subject to a fast-paced growth and expansion of urbanization since the Algerian independence. In addition, the urbanization pattern of the city does not match with its characteristics, because the city represents an economic pole of retail activities. The choice of our subject of study aims at bringing the interest of local authorities to take action by giving particular attention to a city that represents an important commercial and investement pole which would result in solving its present issues. Although it is difficult to analyze the state of affairs of the city in question, the prospects and the future trends to catalyze its urban growth revolve around establishing a clear urban policy based on analytical criteria and throughly studied standards. Such an urban policy would allow the emergence of a harmonious urban growth congruent with the conventional principles of environmental design.

Keywords: The city of El Eulma, Urban growth, the state of affairs, urbanization pattern, prospects.

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1, الجزائر, جوان 2019

المقدمة

تعد المدينة نظام معقد ومتشابك من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية حيث تمثل أهم وأبرز صور العمران الحضري ومركز الكثافة السكانية التي يصاحبها تنوع العناصر والفئات والطبقات والمواهب والقدرات والعادات والتقاليد فضلا عن أنها منبع الحضارة ومركزها الإشعاعي، ولذا نالت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الأكاديميين والمتخصصين في دراسات الجغرافيا الحضرية والعلوم الأخرى النظرية والتطبيقية، ومما زاد من اهتمام مختلف الباحثين في المجال الحضري المستمر في النمو والتوسع هو النمو الحضري السريع وظهور المدن الكبرى حيث ساهمت العديد من العوامل في هذا النمو منها العمرانية والمجالية والديمغرافية والاقتصادية والتاريخية والسياسية**[01]**، وعلى الرغم من الاهتمام الأكاديمي بالنمو الحضري في المدن إلا أن كل مدن العالم تشهد تحولات عميقة يصعب قياس نتائجها بدقة حيث أصبح تنظيم وتسيير النمو الحضري في ظل هذه التحولات والتراكمات يشكل الجانب الأكثر تعقيدا ومرونة نظرا لارتباطه بمفهوم النمو المستديم غير أن الواقع يعكس مجموعة من المظاهر السلبية التي لا تتماشى وتطلعات السكان ومختلف الفاعلين، وجاءت نتائج مختلف دراسات النمو الحضري في المدينة تحمل تصورات وأفكار وسيناريوهات تختلف باختلاف المتدخلين في هذا النمو وباختلاف حجم المدينة غير أنها تبقى مرتكزة على ثلاثة أسس متكاملة هي: يجب أن تتم دراسة المدينة بشكل يتوافق مع دورها وتفاعلها مع محيطها، والعمل على التنسيق والتوفيق بين مختلف المتدخلين في النمو الحضري في المدينة من سياسيين وإداريين ومجتمع مدني، والبحث عن التوجهات المثلى للتحكم في النمو الحضري وترقية مختلف المكونات العمرانية التي ترتكز عليها حياة السكان في المدينة في الأفاق مثل الباحات العمومية، المساحات الخضراء السكن، المرافق والمنشآت العمرانية...إلخ **[02].**

تعتبر مدينة العلمة كحالة عن النمو الحضري السريع وغير المتوازن الذي تشهده المدن الجزائرية عامة حيث تضاعفت مساحتها العمرانية منذ الاستقلال على حساب الأراضي الزراعية المنبسطة وهذه المؤهلات جعلت منها وجهة لحركات سكانية كبيرة ليس فقط من الأرياف ولكن حتى من الولايات المجاورة خلال فترات متلاحقة وخاصة بعد الاستقلال للاستفادة مما تقدمه من فرص للعمل والسكن ومختلف الخدمات الحضرية وهذا ما جعلها قطبا حضريا هاما على مستوى مدن إقليم الشرق الجزائري، ويضاف إلى ذلك الأهمية الإقليمية لهذه المدينة داخل المنظومة التجارية في الشمال الشرقي الجزائري حيث يعتبر النشاط التجاري بها من القطاعات الاقتصادية الهامة والأكثر استقطابا لتوظيف واستثمار رؤوس الأموال الخاصة ومحرك أساسي للعلاقات المجالية المساهمة في تسريع وتيرة النمو الحضري عن طريق توجيه التدفقات وتطوير الاقتصاد الحضري حيث تحتل أسواقها مكانة هامة بعد سوق الحراش والخروب وتاجنانت، ونتج عن هذه المقومات الحضرية عدم التوافق بين النمو السكاني والتطور العمراني وسوء التنظيم والاستغلال للاحتياطات العقارية بالتوسع على حساب الأراضي الزراعية ذات الملكية العقارية الخاصة والجودة العالية واستنفاذها وما يطرح ذلك من إشكالية تهيئة المجال الحضري القائم والمحيط بهذه المدينة في الوقت الراهن، وعلى العموم فإن الصعوبات التي تعاني منها المجالات الحضرية الجزائرية ناتجة عن ضعف التكامل بين التهيئة العمرانية وتنظيم وتسيير النمو الحضري عن طريق أدوات التهيئة والتعمير، وأمام هذا الوضع أصبح لزاما علينا كمهيئين تقييم الواقع القائم للنمو الحضري في هذه المدينة من أجل معرفة مساره والتحديات التي تواجهها والوصول إلى وضع توجيهات علمية وعملية لمعالجة مختلف سلبيات هذا الواقع بما يخدم النمو الحضري المستديم والإيجابي لهذه المدينة في الأفاق، وفي الأخير نعمم النتائج المتوصل إليها على مختلف مدن الشبكة الحضرية الواقعة في الشمال الشرقي الجزائري بشكل خاص وعليه:

- ما هو الواقع القائم للنمو الحضري ؟
- ما هي أهم العوامل المساهمة في تشكيل هذا الواقع ؟
- ما هي توجيهات التهيئة المقدمة لمعالجة سلبيات هذا الواقع والخروج من هذه الوضعية في الأفاق؟

I.مفهوم التحضر والنمو الحضري:

1.التحضر:

يعرف التحضر بأنه عملية من عمليات التغير الاجتماعي، يتم بواسطتها انتقال أهل الريف إلى المدن واكتسابهم تدريجيا أنماط الحضر، ويحدث التكيف الحضري إذا ما اكتسبوا أنماط الحياة الحضرية**[03]** وهنا يقصد بالتحضر الحياة في مجتمعات منظمة ومستقرة تسمى المدن، ويرتبط اسم التحضر بنموذج معين للحياة يختلف كليا عن الحياة في الريف وللحضر نظام اجتماعي واقتصادي ومعيشي وبيئي يختلف عن النظام الحياتي في الريف، فالحضري يتسم بطرق خاصة من حيث التفكير والسلوك، وكما أن لديه القدرة على التكيف مع الأحداث والظروف الحضرية المتغيرة باستمرار **[04]**.

2.النمو الحضري :

يعرف النمو الحضري على أنه عملية تعكس زيادة عدد السكان الحضر، ويقاس بعدد سكان المراكز المصنفة على أنها حضرية وبرتبها المختلفة وبغض النظر عن القيمة النسبية لهذا العدد وتبقى الإشارة هنا إلى أن نمو سكان المدن لا يعني دوما أو بالضرورة زيادة نسبة أو درجة التحضر ويفسر ذلك أن معدل النمو الطبيعي العام عالٍ مما يقلل من وزن العدد المتزايد للحضر، ومهما يكن فغالبا ما يرافق نمو سكان الحضر توسع المدن بغض النظر عن تزايد أو تراجع عملية التحضر وكبر حجمها وتعدد وظائفها**[05]**.

II. التعريف بمدينة العلمة :

يتبين من الخريطة رقم (01) أن مدينة العلمة تقع في إقليم السهول العليا الشرقية في شرق ولاية سطيف التي تقع بدورها في إقليم الشمال الشرقي الجزائري الذي يعتبر أحد الأقاليم الكبرى في الجزائر**[06]** وجاءت أهمية الموقع الجغرافي لهذه لمدينة تنحصر في كونها محور ربط أساسي للمواصلات حيث تقع على محاور الطرق الرئيسية التي تربط بين مدينة قسنطينة شرقا والجزائر العاصمة غربا والمتمثلة في الطريق الوطني رقم (05) الذي يقسم المدينة إلى قسمين متساويين تقريبا وخط السكة الحديدية الرئيسي في البلاد الرابط بين الجزائر وتونس وعند نقطة تقاطع الطريق الوطني رقم (05) مع الطريق الوطني رقم (77) الذي يربط بين جيجل شمالا وباتنة جنوبا**[07]**، وهذا فضلا عن تدعيم إمكانية الربط والاتصال بهذه المدينة بواسطة الطريق السيار شرق غرب بين مختلف الأقاليم، وإضافة إلى كونها إحدى الأقطاب الاقتصادية والتجارية والحضرية والخدماتية الهامة لهذا الإقليم حيث ساهم الإشعاع الجهوي المتباين للاستثمار التجاري خاصة في جعل هذه المدينة قطبا اقتصاديا من الدرجة الأولى له إمكانية المنافسة لمدينة سطيف بغض النظر على الأقطاب الجهوية الأخرى حيث يتمتع بقدرة جذب كبيرة للأفراد ومختلف المتعاملين التجاريين والاقتصاديين وفروع الشركات الكبرى العمومية، الوطنية والعالمية...وعديد الناشطين من مختلف المجالات محليا ووطنيا ودوليا وخاصة بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة الجزائرية والمتعلقة بالانفتاح على اقتصاد السوق وتحرير المعاملات التجارية، وتتربع هذه المدينة على مساحة تقدر بحوالي 1915.53 هكتار أي ما يعادل نسبة 25.75 % من إجمالي مساحة البلدية وبنسبة 0.30 % من إجمالي مساحة ولاية سطيف، وهي إداريا كمقر دائرة حيث تؤطر بالإضافة إلى مجالها بلديات **[08]**: القلتة الزرقاء وبازر سكرة، وكما يتميز موضع هذه المدينة بالانبساط عامة وقلة الانحدار حيث توسعت على سطح كمنطقة اتصال بين إقليمين طبيعيين متباينين، وجاءت مظاهر التضاريس الكبرى واضحة المعالم بسبب عدم التجانس في مظهر السطح وموقعها داخل المجموعة الفيزيائية التي تتكون من وحدات طبيعية رئيسية هي: الجبال التلية والسهول العليا الشرقية **[09]**.

III. مؤشرات النمو الحضري في مدينة العلمة :

1. مؤشر التطور العمراني: يتبين من الخريطة رقم (02) أن التطور العمراني في مدينة العلمة جاء وفق مراحل تطورية متعاقبة حيث مرت بمرحلتين تاريخيتين أساسيتين مختلفة من حيث الأسباب والأهداف فالأولى مرتبطة بالمرحلة الاستعمارية والثانية مرتبطة بمرحلة ما بعد الاستقلال كما يلي:

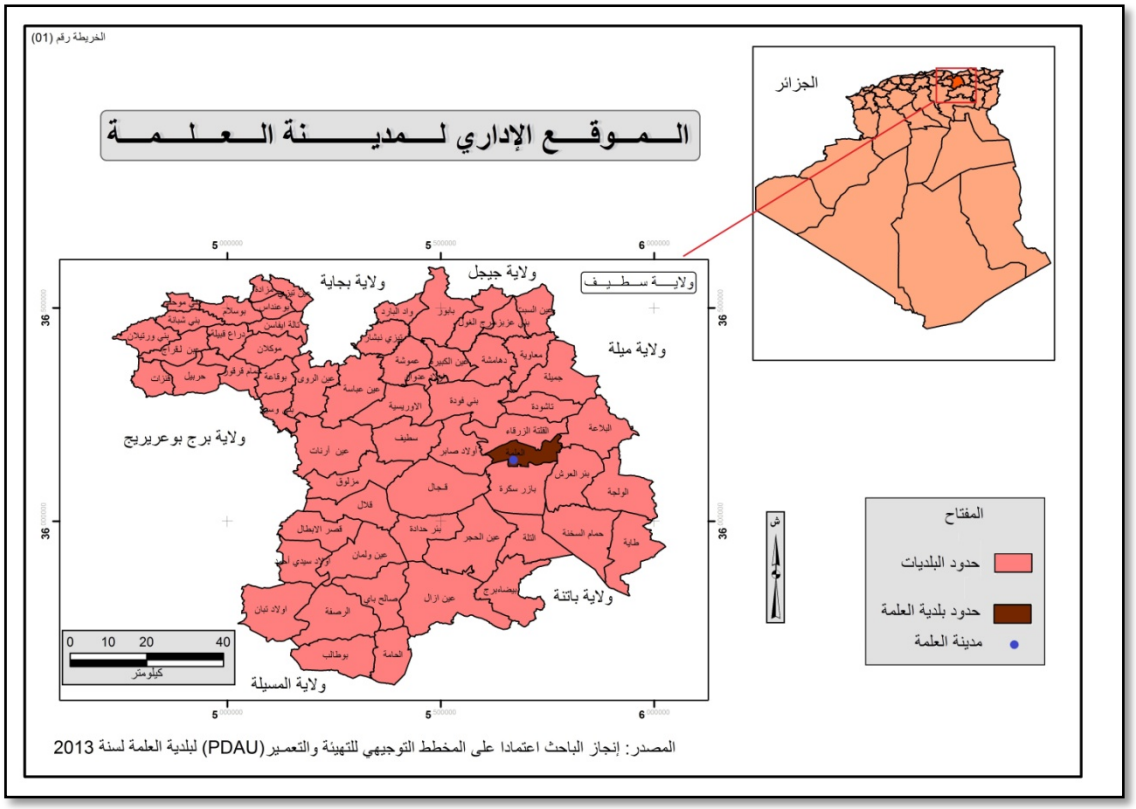

أ.المرحلة الاستعمارية(1862-1962):

ظهرت النواة العمرانية الأولى لمدينة العلمة في شكل مركز استيطاني سنة 1862**[10]** مع مجيء أوائل المستعمرين الأوروبيين في سنة 1855 حيث أصبحت العلمة بلدية مختلطة (la Commune Mixte) سنة 1875 بمرسوم الحاكم في24 ديسمبر 1875 وتطبيقا لسياسة الجنرال بيجو العسكرية اختارها الأوروبيون مقرا لإقامتهم بسبب انبساط سطحها الذي ساعد على سهولة الدفاع والتصدي لهجمات القبائل، حيث شهدت المدينة تطورا عمرانيا بطيئا جدا نوعا ما لاحتكاره من طرف المستعمرين الأوروبيين حيث توسعت المدينة باتجاه الغرب على الأراضي غير الصالحة للزراعة وقدرت مساحتها العمرانية بـ 86 هكتار**[11]** وهي متمثلة في أحياء مركز المدينة الموزعة على جوانب الشوارع الستة الرئيسية وأهمها شارع أول نوفمبر في الوسط يوازيه في الجنوب كل من شارع بشير قصاب والنصر، وأما من الشمال فنجد شارع محمد خميسي وعبد العزيز خالد على الترتيب ويقطعهما شارع رئيسي أخر من الشمال إلى الجنوب وهو شارع الثورة، وجاءت أغلبية المباني مكونة من طابق واحد مبني بالحجارة وسقفها من القرميد ووسطها مساحة صغيرة لها باب كبير يطل على الشارع وتستعمل للنشاط التجاري والجهة الداخلية للسكن، وأما الأهالي فقد تركزوا عبر الأحياء المحيطة مثل حي العيد في الجنوب الغربي للنواة الأولى بعيدا عن مساكن المستعمرين، وكما استمر التوسع شرقا حيث تمثل في حي مولف التركي وشمالا في حي دوار السوق بالقرب من سوق الماشية القديم، وفي الجنوب على شكل أحياء شعبية يظهر عليها الطابع التقليدي لمساكن مزدحمة ومتراصة ومتقابلة مع بعضها البعض وبشوارع ضيقة وأبواب صغيرة تطل على الشارع مباشرة وأهمها حي المذبح الذي بني وفق خطة أمنية أكثر منها عمرانية تتمثل بتركيز الأهالي في مناطق مبعثرة وبعيدة عن الحي المركزي للمستعمرين، وكذا حي بوسيف موسى الذي أقامته السلطات الفرنسية كمحتشد للنازحين من الأرياف وليس بعيدا عنه أقيمت ثكنة عسكرية لمراقبته ومراقبة الأحياء السكنية القريبة منه مثل حي دوار السوق، وكما استمر التوسع خاصة باتجاه الغرب حيث أقيمت أحياء سكنية أخرى مشابهة مثل حي الشهداء حاليا وتوسع حي العيد ليمتد جنوبا قريبا من محيط مستشفى المدينة وخط

السكة الحديدية دون احترام الخطة العمرانية المتبعة في المركز وهذا لتكفل الأهالي ببناء مساكنهم من دون

تدخل السلطات الفرنسية أبان الثورة التحريرية الجزائرية الكبرى.

ب.المرحلة ما بعد الاستقلال (1963-2018): عرفت مدينة العلمة بعد الاستقلال تطورا عمرانيا هاما بوتيرة سريعة على حساب الأراضي المحيطة بها حيث قسمت هذه المرحلة إلى أربعة فترات هي كالأتي:

ب.1.الفترة الأولى(1963-1979):

وتعتبر فترة حاسمة في ميدان البناء والتعمير حيث تزامنت مع استقلال الجزائر عامة ومدينة العلمة عايشت هذه الظاهرة حيث جاء التطور العمراني يتميز بالعشوائية وعدم التوازن حيث واجهت السلطات المختصة صعوبة كبيرة في عملية تنظيم مكوناته العمرانية وساهمت في إنجاز أول دراسة عمرانية تمثلت في المخطط العمراني الموجه (PUD) سنة 1979 من طرف (CADAT) ويتضمن تحديد التوسع العمراني على المدى القريب والمتوسط دون أن يتبع بمخطط عام للتوسع على المدى البعيد، وإضافة إلى مساهمة مختلف تحصيصات الترقية العقارية التي قام بها الخواص آنذاك لحل أزمة السكن في ظهور عدة أحياء سكنية تعتبر في الوقت الراهن من أهم الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة وأهمها حي ڤوطالي بكير الشمالي ولعبيدي وبورفرف في الشرق، وبينما في الغرب فقد أنجز خلال مدة 17 سنة ما يعادل نسبة 39.60 % من مباني المدينة التي أنجزت غالبيتها خلال الفترة ما بين(1973، 1979) ومع العلم أن المنطقة الصناعية العلمة التي أنجزت سنة 1976 ساهمت في توسع المساحة العمرانية لهذه المدينة عن طريق توفير السكن للعمال وفق النمط الجماعي حيث أنجزت منها خلال هذه الفترة نسبة تقدر بنحو 55.50 % وتتركز غالبيتها في الجهة الشرقية لهذه المدينة، ولذلك فإن التوسع العمراني خلال الفترة ما بين(1962،1973) تركز في غرب وجنوب غرب المدينة وتتمثل في حي لعبيدي والشهداء وبورفرف وبينما خلال الفترة الثانية ما بين(1973، 1979) تركز في شمال غرب وشمال شرق المدينة وتمثل في حي 400 مسكن و19 جوان في الشمال الغربي وحي ڤوطالي بكير في الشمال الشرقي، وعليه فقد وصلت مساحة المدينة سنة 1979 إلى حوالي 286 هكتار **[12]**.

ب.2.الفترة الثانية (1980-1987):

شهدت مدينة العلمة خلال هذه الفترة تطورا عمرانيا في كل الاتجاهات واستمرارا للفترات السابقة لها من حيث التوسع الخارجي وتحديث المجال المبني القائم وإتمامه من الداخل خاصة بوسط المدينة حيث تمثل ذلك في تشييد مسجد الأمير عبد القادر وحولت دار البلدية إلى بناية حديثة لتشكل مع مقر شرطة الدائرة والمحكمة وصندوق الضمان الاجتماعي ومقر الشركة الوطنية للتأمين والدائرة ومجموعة البنوك ومقر الدرك الوطني الجديد حيا سكنيا جديدا يحمل اسم الحي الإداري وهذا قصد تخفيف الضغط على مركز المدينة القديم، وإضافة إلى إعادة ترميم وتجديد عدة مباني بوسط المدينة وفق النمط الحديث لتتحول من بناية بطابق واحد مخصص للنشاط التجاري أو للسكن إلى بناية من طابقين أو أكثر وهذا إلى جانب إنشاء مجموعة من الحدائق العمومية منها حديقة الثورة وحديقة حي 400 مسكن، وبينما ساهمت التوسعات العمرانية التي ظهرت على الأطراف في التطور العمراني وفي كل الاتجاهات وخاصة باتجاه الشرق متمثلة في حي ثابت بوزيد الذي يضم عددا معتبرا من العمارات والمساكن الفردية التي ينافس بعضها العمارات السكنية من حيث الحجم والارتفاع، وكما استمر التوسع في حي ڤوطالي بكير بإنجاز مجموعة من العمارات الموجهة للمدخرين في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بجوار شارع أول نوفمبر، وأما في الشمال فقد استمر التوسع بظهور مناطق التحصيصات الجديدة متلاصقة مع العمران السابق مثل حي حويفي عبد الله وحي المجاهدين و419 مسكن وهواري بومدين في الشمال الغربي وإتمام كل من مشروع 250 مسكن و46 مسكن، وهذا لاستخدام المساحات العقارية الشاغرة الموجودة بين محيط الدائرة وبهلولي و19 جوان في بناء ثلاث عمارات جديدة حيث تضم كل عمارة 40 مسكن، وأما في الغرب فتم توزيع مجموعة من التحصيصات في شكل تعاونيات عقارية على جانبي شارع أول نوفمبر لتتصل بمحطة البنزين الواقعة غرب هذه المدينة والتي تطل على دوار سمارة غربا وأهمها النور والخيام ب 276 حصة و432 حصة و202 حصة في الجنوب الغربي

بالقرب من حي لعبيدي وبورفرف، وجاءت هذه التوسعات بشكل واضح وفق الخطة الشطرنجية في المدينة وهذا لكونها أحياء سابقة التجهيز واكتملت عملية البناء بها، وعليه وصلت المساحة العمرانية للمدينة إلى 735 هكتار أي بزيادة قدرت بـ 449 هكتار

ب.3.الفترة الثالثة (1988-1998):

تميزت هذه الفترة باستمرار التطور العمراني في كل الاتجاهات حيث جاءت أغلب التوسعات العمرانية التي نشأت بعيدا عن النسيج الحضري الرئيسي بسبب تزايد عدد السكان واستمرار التطور العمراني الفوضوي على حساب الأراضي الزراعية الخصبة ذات الملكية الخاصة في الجهة الشرقية ومنها حي ثابت بوزيد وأما في الجهة الغربية فقد تم توزيع مجموعة من التحصيصات السكنية تضم كل من حي 419 مسكن 20 أوت، هواري بومدين، 600 مسكن ومزيان ساعو، وعليه فقد سجلت المساحة العمرانية لمدينة العلمة بنحو 1047 هكتار أي بزيادة قدرت بـ 312 هكتار **[13]**.

ب.4.الفترة الرابعة (1999-2018):

شهدت مدينة العلمة خلال هذه الفترة استمرارا في التطور العمراني حيث تميز بالتخطيط وتنظيم النسيج الحضري بواسطة المتابعة والمراقبة من طرف السلطات المختصة كما هو بالنسبة للأحياء السكنية التالية: 800 مسكن، 633 مسكن،200 مسكن، 250 مسكن و500 مسكن والسكنات الاجتماعية في الجهة الجنوبية، وكما تم توزيع عدد كبير من القطع الأرضية التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU) لسنة 1998، وإضافة إلى انتشار البناء الفوضوي غير المراقب في أطراف المدينة حيث توسعت بعض التجمعات العمرانية غير المخططة مثل حي سقني النعيجة وڤوطالي بكير، مع العلم أنه تم إنجاز قطب حضري جديد حيث جاء قرار الإنجاز بهدف زيادة عملية التحكم في التطور العمراني واستغلال الاحتياطات العقارية المبرمجة للتعمير على المدى القريب والمتوسط لخلق بيئة حضرية مستقبلية راقية وفق حوكمة حضرية حيث يحتل موقعا جغرافيا هامشيا بالنسبة لمدينة العلمة ومجاورا للنسيج الحضري القائم لها من الجهة الشمالية وهو بشكل طولي حيث يتميز بمورفولوجية معينة وبطابع معماري حديث متميز، وكما تجدر الإشارة هنا إلى أنه مقام داخل حدود محيط التعمير لمدينة العلمة أي أنه يعتبر كجزء من النسيج الحضري القائم وهذا خلافا لسياسة المدن الجديدة التي أقامتها الدولة الجزائرية عبر بعض المدن الكبرى المهيكلة للشبكة الحضرية ومن أمثلتها نذكر المدينة الجديدة "علي منجلي" بقسنطينة المستقلة عن المدينة القديمة الأم، وبالرغم من أن إقامة القطب الحضري داخل حدود محيط التعمير للمدينة يعتبر إحدى الإشارات العمرانية المميزة التي تعلن عن القطيعة مع الممارسات العمرانية القديمة وتؤسس لمقاربة حضرية جديدة عبر مشاريع عمرانية حديثة تعبر عن طموح كبير تعكسه جودة الدراسات والتخطيط والتهيئة الحضرية المقترحة إلا أنه يعد بعيدا نوعا ما عن المشروع الحضري المتكامل، ولذلك فإن مشروع القطب الحضري الجديد العلمة المتميز سيشكل إحدى رموز ومعالم المدينة الحديثة التي سيكون لها الأثر الإيجابي الكبير على النمو الحضري في هذه المدينة، وعليه سجلت المساحة العمرانية لمدينة العلمة خلال سنة 2018 بحوالي 1916 هكتار أي بزيادة قدرت بـ 869 هكتار **[14]**.

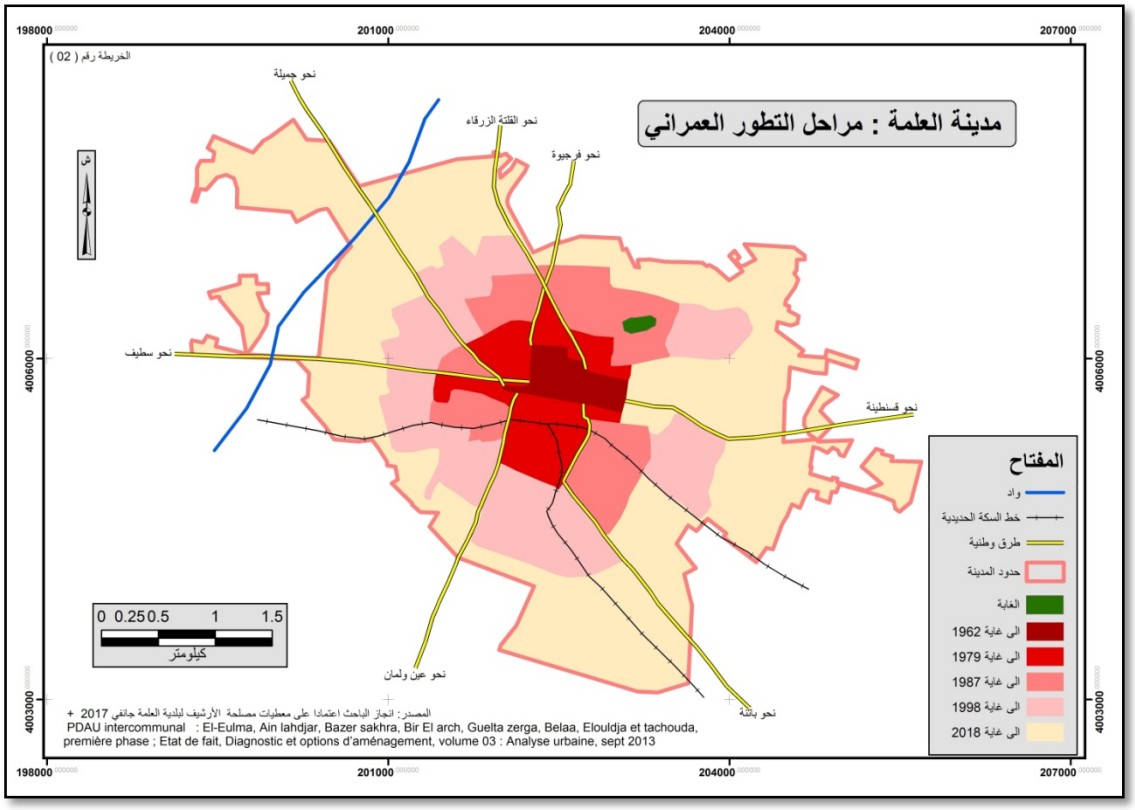

2.مؤشر نمو السكان :

قبل الخوض في دراسة وتحليل النمو السكاني في مدينة العلمة يجدر بنا أولا وقبل كل شيء أخذ فكرة ولو عامة عن تاريخ نشأة هذه المدينة، ولقد اختلفت الآراء حول تاريخ وأسباب نشأة مدينة العلمة حيث تكونت نواتها الأولى بجوار تجمع عمراني صغير يضم حوالي 40 مسكن متجمعة حول عين تسمى عين تفتيكية (Aine Taftikia) في وسط منطقة زراعية منبسطة السطح حيث كانت العلمة قبل مجئ الاستعمار الفرنسي تابعة لنوميديا، وكما تشير مصادر تاريخ المغرب إلى أن نوميديا كانت تمتد من قرطاج إلى غاية نهر ملاوي في الغرب وبعد مجيء الوندال سنة 429 م أصبحت العلمة ونواحيها تابعة للإمبراطورية الرومانية في إطار اتفاق 442 م المبرم بين الفنتيان وثلاثة من ملوك روما وجانسي ريك ملك الوندال الذي يقضي بتعيين وتحديد المناطق التابعة لكل مملكة، وجاء بعد ذلك سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة 476 م ثم الاحتلال البيزنطي سنة 533م إلى غاية 640 م**[15]** وأخيرا الفتح الإسلامي، وكما عثروا على مجموعة من الآثار تعود للإنسان الأول بمنطقة عين الحنش، مع العلم أن الاستعمار الفرنسي أطلق عليها اسم مدينة تعرف بسانت أرنو(Saint Arnaud) سنة 1868[1] وهذا نسبة إلى المارشال الفرنسي سانت أرنو المدعو لوروي ذي أشيل(Leroy Achill)**[16]** وبقيت بهذا الاسم حتى بعد الاستقلال والذي نذكر بشأنه بعض التفسيرات أولا نسبة لكثرة عيون الماء بها ويقصد به على الماء ومع مرور الوقت حرف ليصبح العلمة وهناك اعتقاد أخر وهو ما نرجحه أن السبب في تسميتها يعود للشيخ منصور العلمي الذي جاء مهاجرا من منطقة بجاية وسكن جبل براو ولكونه رجلا تقيا متدينا فقد نجح في تجميع القبائل حوله وعرفانا لدوره صارت هذه القبائل تحمل اسمه وهو الاسم الذي أطلق على جميع القبائل التي كانت تسكن المنطقة قبل تطبيق قانون(Sénatus-consulte) حيث تضم العلمة خمسة قبائل رئيسية تعكس هيكلة اجتماعية معقدة **[17]** هي: قبيلة العلمة، أولاد عبد النور، عمور القبلة، عمور الظهرة وأولاد سالم.

[1] سانت أرنو هو قائد عسكري فرنسي ولد في باريس 20 أوت 1798 وقتل في معركة آلما(ALMA) في شبه جزيرة القرم وذلك في 29 سبتمبر1854 ولعب دورا كبيرا في محاربة الثورات الشعبية الجزائرية وكان يفتخر بإجرامه في حق الشعب الجزائري، أنظر: ايف لا كوست، أندري برنيان، نوشي، مرجع سبق ذكره، ص219.

الجدول رقم (01): مدينة العلمة: فترات النمو السكاني ما بين 1954-2008

التعداد	عدد سكان (نسمة)	الفاصل الزمني (سنة)	قيمة الزيادة (نسمة) [4]	نسبة الزيادة (%)[3]	معدل النمو السنوي (%) [2]
1954	11318	-	-	-	-
1966	25667	12	14349	55.90	6.47
1977	43144	11	17477	40.51	4.62
1987	67910	10	24766	36.47	4.46
1998	103914	11	36004	34.65	3.81
2008	140672	10	36758	26.13	3.01

المصدر: تعدادات السكان والسكن (ONS)

يتبين من الجدول رقم (01) الوتيرة التصاعدية للنمو السكاني بمدينة العلمة الذي تميز بزيادة مرتفعة في الفترة الأولى (1954،1966) حيث كانت نسبة الزيادة تبلغ حوالي55.90 %، وبينما مالت هذه الزيادة نحو التراجع خلال الفترة الثانية (1966،1977) ولم تبلغ سوى40.51 % ويبدو أنها ظاهرة عامة تميزت بها كل مدن الشبكة الحضرية للجزائر ونفس هذا التذبذب في النمو السكاني على المستوى الوطني حيث بلغت نسبة هذه الزيادة الكلية للسكان بـ 40.90 % في الفترة الأولى ثم تراجعت إلى حوالي 20.90 % في الفترة الأخيرة وهذا لا يمكن تفسيره إلا بتذبذب في الحركة الواقعة في مكوناته الديمغرافية، وإضافة إلى

أثار السياسة الاستعمارية التي أحدثت تغييرات في بنيته الحضرية والاجتماعية والاقتصادية بحيث ورث مجالا يتسم بوجود الكثير من الفوارق الجهوية الحادة بين مختلف مدن الشبكة الحضرية للجزائر وهذه الأخيرة قد تميزت خلال السنوات الماضية بمعدل سنوي للنمو السكاني يعتبر أعلى من المعدلات النمو المعاصر في العالم حيث بلغ هذا المعدل خلال هذه الفترة بحوالي 6 %، وبينما يلاحظ أن هذا المعدل قد تراجع قليلا في الفترة الأخيرة وأصبح يساوي1.60% وهذا شيء إيجابي لأنه كان نتيجة للوعي الاجتماعي بسبب تحسن المستوى الثقافي للسكان وبالنسبة لمدينة العلمة فقد عايشت هذه الظاهرة فكان معدل النمو السنوي للسكان مرتفعا فيها مقارنة بالمعدل الوطني حيث بلغ 6.47 % وهذا في الفترة الأولى، وأما في الفترة الثانية فإن هذا المعدل قد تراجع كثيرا مقارنة بالفترة السابقة ووصل إلى 4.62 % وهذا في الحقيقة يعود بالإضافة إلى الأسباب السابقة الذكر على المستوى الوطني إلى أن مدينة العلمة قد تأثرت بالترقية الإدارية التي وقعت سنة 1984 حيث حذفت منها حمام السخنة، الطاية، بئر العرش، البلاعة، تاشودة جميلة، بني فودة والولجة مما كان له الأثر الكبير في هذا التراجع، وبينما سجل بـ 4.46 % خلال الفترات الثلاث الأخيرة ما بين (3.01،4.46 %)، ويفسر هذا التراجع بطبيعة الأوضاع الأمنية والمعيشية الصعبة التي عاشتها جل الأرياف الجزائرية خلال العشرية السوداء، وإضافة إلى بداية تخلي الدولة عن مشاريع الإسكان الجماعية الاجتماعية وتطهير المؤسسات الاقتصادية الأمر الذي زاد من حدة البطالة وبالتالي تأخر سن الزواج، ولذلك فإن مؤشر النمو السكاني بهذه المدينة تميز بالتزايد في الفترة الأولى أي بمعنى عدد السكان تزايد بـ 14349 نسمة خلال 12 سنة وبشكل كبير في الفترة الأخيرة أي أن حجم السكان تزايد بـ 36758 نسمة في مدة زمنية لا تزيد عن10 سنوات، ولذلك فإن سكان مدينة العلمة قد زادوا بـ 129354 نسمة خلال 54 سنة، وعليه فإن النمو السكاني بالنسب الواردة في الفترة الأخيرة (1998، 2008) كانت نتيجة دخول المدن الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة مرحلة محاولة التحقيق لنمو حضري منظم ومتوازن مما ساعد على بروز ظاهرة تراجع معدلات النمو السكاني في هذه الفترة.

3.مؤشر تطور الحضيرة السكنية :

تمثل الحضيرة السكنية بمدينة العلمة موضوعا هما له خصوصية مميزة للسكان حيث تميزت بتباين الأنماط السكنية القائمة بسيادة النمط الفردي بنسبة قدرت بـ 70.22 % من إجمالي عدد المساكن المقامة في المدينة حيث جاءت في

2 تم حساب معدل النمو السنوي للسكان بالطريقة التالية: معدل النمو = $\left\{\frac{(P2-P1)}{N} \times \frac{2}{(P2+P1)}\right\} \times 100$

حيث: N:عدد السنوات الفاصلة

3 تم حساب نسبة الزيادة السكانية بالطريقة التالية: $\left\{\frac{(P2-P1)}{P2}\right\} \times 100$

حيث: P2:عدد السكان في التعداد اللاحق،P1 :عدد السكان في التعداد السابق

4 قيمة الزيادة (نسمة)= عدد السكان في التعداد اللاحق-عدد السكان في التعداد السابق.

شكل حظائر سكنية تكثر فيها النقائص والإشكاليات العمرانية، وجاءت هذه الزيادة العددية في الحضيرة السكنية المتتالية منذ الاستقلال تبرز على شكل فترات زمنية مختلفة ونتيجة لظروف وعوامل متداخلة كما يبين الجدول رقم (02) وعموما يمكن تلخيص هذه الفترات كما يلي:

الجدول رقم (02): مدينة العلمة: تطور الحضيرة السكنية ما بين 1966-2008

التعداد	عدد المساكن (مسكن)	الفاصل الزمني	قيمة الزيادة (مسكن)	النسبة (%)	الزيادة السكنية السنوية	معدل النمو السنوي للمساكن (%)
1966	2909	-	-	-	-	-
1977	5428	11	2519	46.41	229	5.49
1987	9566	10	4138	43.26	414	5.52
1998	17646	11	8080	45.79	735	5.40
2008	29331	10	11685	39.84	1169	4.97

المصدر: تعدادات السكان والسكن (ONS)

شهدت مدينة العلمة بعد الاستقلال تطورا كبيرا في عدد المساكن حيث سجل هذا التطور بزيادة مرتفعة خلال الفترات الثلاث الأولى وهو متقارب حيث تراوحت نسبة الزيادة السكنية ما بين(46.41،43.26 %) وبينما شهد تراجعا خلال الفترة الرابعة ما بين(1998، 2008) حيث قدرت نسبة الزيادة بـ 39.84 % وهكذا فإن هذا التطور على درجة كبيرة من الأهمية جاء امتدادا لنتائج الفترة الاستعمارية حيث تميزت به غالبية مدن الشبكة الحضرية الجزائرية نتيجة للحرمان الذي كان سائدا خلال الفترة الاستعمارية من التمتع بمسكن لائق والحياة في مستوى متدني حيث كانت من مميزات تلك الفترة التي عاشها السكان آنذاك، وهذا يعود بدون شك إلى السياسة التي كان يمارسها الاستعمار الفرنسي من تدخلهم بواسطة تحطيم المضمون الاجتماعي للسكان الجزائريين وهذا عبر طردهم من ممتلكاتهم وجعلهم يعيشون شروط الحياة أقل ما يقال عنها لائقة للساكن، وإضافة إلى طبيعة أولويات التنمية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية التي تمثلت على وجه الخصوص بالاتجاه الكبير نحو بناء قاعدة للاقتصاد الوطني تجسدت في سياسة التصنيع وبالمقابل تزايد عدد المساكن نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة، وكما تأثر هذا التطور أيضا بتحرير قطاع السكن الذي يتجلى من خلال الجهود المبذولة والأموال الضخمة التي ضختها الدولة الجزائرية في قطاع السكن وإصدار جملة من القوانين التشريعية المحددة لنشاط المرقيين العقاريين العموميين والخواص في ميدان البناء والتعمير مما ساهم كل ذلك في التوسع العمراني الأفقي عن طريق توزيع عدد كبير من التحصيصات السكنية على السكان لاستغلالها في نمط البناء الفردي ما شجع ذلك على تفعيل ظاهرة النزوح الريفي من المناطق المجاورة والبعيدة نحو مدينة العلمة، وعليه جاء معدل النمو السنوي للمساكن يكشف عن التقارب النسبي بين نتائج هذا المعدل خلال الفترات الثلاث الأولى ما بين (5.40، 5.52 %) وبالتراجع خلال الفترة الرابعة ما بين(1998،2008) بـ 4.97 %، وكما تميز أيضا مؤشر تطور الحضيرة السكنية في هذه المدينة بالتزايد في الفترة الأولى أي بمعنى عدد المساكن تزايد بـ 2519 مسكن خلال 11 سنة وبشكل كبير في الفترة الأخيرة أي أن عدد المساكن تزايد بحوالي 11685 مسكن في مدة زمنية لا تزيد عن 10 سنوات، ولذلك فإن الحضيرة السكنية القائمة في مدينة العلمة قد تطورت بـ 26422 مسكن خلال 42 سنة، وجاء مؤشر معدل إشغال المسكن (TOL) في مدينة العلمة يبلغ حوالي5 أفراد/ مسكن وهو معدل أقل من المعدل الوطني الذي قدر بـ 6 أفراد لكل مسكن حيث يتضح أيضا أن هذا المعدل في مدينة العلمة جاء متفاوت عبر قطاعاتها الحضرية ويعود ذلك إلى عدم التجانس في توزيع الأحجام السكانية المتباينة، مع العلم أن هذا المعدل سجل تطورا ملحوظا في هذه المدينة منذ بداية سنة 1966 وذلك بـ 9 أفراد/ مسكن نتيجة لأزمة السكن الحادة إلى 8 أفراد/ مسكن سنة 1977 ليسجل بعدها تراجعا ملحوظا بـ 7 أفراد/ مسكن سنة 1987 ومع الإشارة إلى استمرار تراجعه حيث سجل سنة 1998 بـ 6 أفراد/ مسكن**[18]**، وبينما سنة 2008 فهو بـ 5 أفراد/ مسكن حيث يعكس مستوى تحسن درجة التزاحم والتوافق بين الأحجام السكانية وعدد الغرف المقامة داخل المسكن الواحد بسبب حجم المشاريع السكنية الهامة المقامة في هذه المدينة وبداية تحقيق التوازن والتجانس بين السكان والسكن، وفيما يخص

معدل إشغال الغرفة(TOP)[5] في مدينة العلمة فقد سجل حسب نتائج تعداد سنة 2008 بـ 3 فرد/ غرفة وهي معدلات أقل من معدل بلدية العلمة المقدر بـ 2 فرد/ غرفة ومعدل ولاية سطيف البالغ نحو2 فرد/ غرفة حسب نفس التعداد.

4. مؤشر التركيب الاقتصادي:

يحتل قطاع النشاط الاقتصادي الخدماتي في مدينة العلمة أهمية كبيرة حيث يتبين من الشكل رقم (01) أن أكبر نسبة للسكان المشتغلين سجلت سنة 1966 بحوالي 29.38 % من مجموع السكان المشتغلين بهذه المدينة، وبينما كانت هذه النسبة بـ 39.05 % سنة 1977 وبالمقارنة بتعداد 2008 نجد أن نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات ارتفعت إلى 59.78 %، وكما أن ارتفاع نسبة الخدمات على بقية النشاطات الأخرى ظاهرة تؤكد على تراجع الفلاحة في هذه المدينة وفي حين الفلاحة لا تشغل إلا نسبة ضعيفة قدرت بـ 24.79 % سنة 1966 وثم أن ركود الفلاحة التي أصبحت لا تشغل سوى نسبة ضعيفة من السكان حيث لا تتجاوز 5 % في السنوات الموالية وأيضا ركود الصناعة هي الأخرى جعلها لا تشغل إلا نسبة 21.58 % من مجموع السكان المشتغلين سنة 1966، وبالمقارنة بتعداد 2008 نجد أن نسبة المشتغلين في الصناعة قد تراجعت في التعداد الأخير لتسجل بنسبة 11.81 % وهذا لأنه يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وكفاءة مهنية عالية بالرغم من محتوى سياسة الدولة الهادفة إلى خلق مناصب شغل وذلك بإنشاء مجموعة من المؤسسات العمومية التي تعمل بالتنسيق مع مديرية التشغيل مهمتها العمل على توفير مناصب الشغل بمختلف المؤسسات العمومية والخاصة ودعم ومرافقة مشاريع الاستثمار للشباب وأما قطاع الأشغال العمومية فإنه شغل سنة 1966 حوالي 24.25 % من مجموع السكان المشتغلين وهؤلاء السكان المشتغلين كانت نسبتهم مرتفعة نوعا ما أيضا سنة 2008 وذلك بـ 26.06 % وهذا نتيجة لزيادة مشاريع التنمية خاصة في ميدان السكن والمرافق العمومية، وكما يتبين أيضا ارتفاع نسبة المساهمين في النشاط الاقتصادي إلى مجموع السكان حيث يقدر معدل النشاط الاقتصادي الصافي بـ 39.21 %[6] من مجموع السكان وهو جيد إذا ما قورن بالمعدل الوطني البالغ 41.50 % وهذا التحسن في التشغيل مرده إلى دفع عجلة التنمية المحلية ودور حجم الاستثمارات الجديدة في توفير مناصب الشغل الضرورية **[19]**.

IV. العوامل المتحكمة في النمو الحضري بمدينة العلمة:

1.عامل الهجرة السكانية:

تعتبر الهجرة شكلا من أشكال الحراك السكاني وجاءت النتائج المبينة في الجدول رقم (03) تؤكد أهمية هذا العامل وهي متباينة خاصة من داخل إقليم ولاية سطيف ومن مختلف ولايات الوطن وحتى من خارج الوطن، وفي سياق الحديث عن حركة الهجرة نجد ارتفاع في عدد السكان الوافدون خاصة من البلديات المجاورة القريبة منها وأهمها جميلة، بازر سكرة، القلتة الزرقاء، بئر العرش، سطيف، بني عزيز، تاشودة البلاعة، حمام السخنة، بني فودة، عين السبت، دهامشة ومعاوية، وثم لتليها باقي ولايات الوطن الأخرى وفي حين جاءت الهجرة الداخلية محدودة بهذه المدينة نفسها حيث تتمثل في تغيير مكان الإقامة وذلك بالانتقال من مكان إلى آخر داخل المحيط الحضري لهذه المدينة حيث تمت بانتقال السكان من مركز المدينة نحو الأطراف للسكن بسبب زيادة عدد السكان الوافدون نحو هذه المدينة وظهور بعض الإشكاليات المترتبة على ذلك حيث دفعت بالسكان الأصليين إلى الهجرة نحو الأطراف والسكن فيها وهذا بدوره أثر على توزيع السكان عبر المجال الحضري لمدينة العلمة وارتفاع أسعار العقار الحضري والإيجار معا.

5 معدل إشغال الغرفة = عدد السكان/ عدد الغرف

6 معدل النشاط الاقتصادي الصافي= عدد السكان المشتغلين فعلا / إجمالي عدد السكان × 100

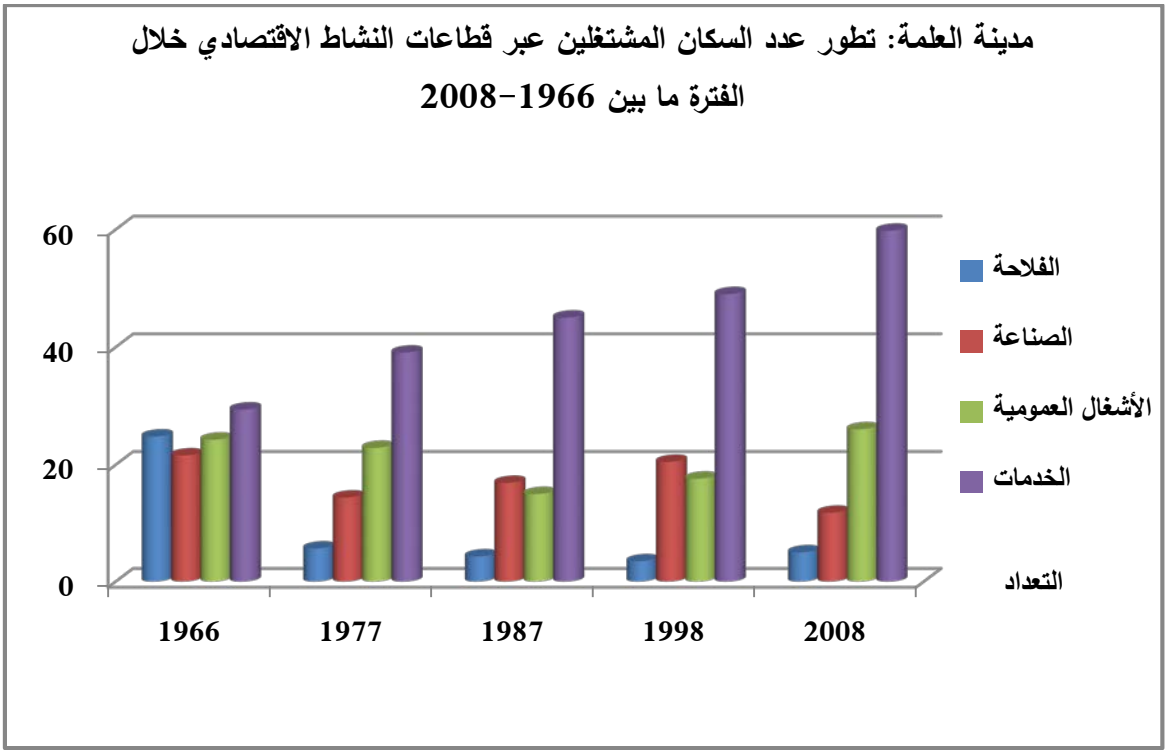

الجدول رقم (03): مدينة العلمة: تطور الزيادة السكانية الطبيعية وصافي الهجرة ما بين 1954-2008

التعداد	P عدد السكان (نسمة)	P' عدد السكان النظري	VG الزيادة العامة	r معدل النمو (%)	[9]A الزيادة الطبيعية	[8]SM صافي الهجرة	[7](%) SM نسبة صافي الهجرة
1954	11318	24015.78	-	-	-	-	-
1966	25667		14349	6.47	12698	1651	14.59
1977	43144	42182.95	17477	4.62	16516	961	3.74
1987	67910	66745.29	24766	4.46	23601	1165	2.70
1998	103914	102462.47	36004	3.81	34552	1452	2.14
2008	140672	139787.37	36758	3.01	35873	885	0.85

المصدر: تعدادات السكان والسكن (ONS)

7 تم حساب نسبة صافي الهجرة بالطريقة التالية: التغيرات الديمغرافية - الزيادة الطبيعية / $P_0 \times 100$

نسبة صافي الهجرة لمدينة العلمة خلال الفترة ما بين (1954-1966) = 1651 /11318 ×100 = 14.59 %

8 تم حساب صافي الهجرة (SM) بالطريقة التالية: $m = p_1 - p_1'$، حيث P_1 = عدد السكان في التعداد اللاحق

$SM = P_{66} - P_{66}' = 25667-24016 = 1651$

9 تم حساب الزيادة الطبيعية بالطريقة التالية: الزيادة الطبيعية (A) = $A = p_1' - p_0$ حيث: $p_1' = P_0 (1+R)^N$

P_0 = عدد السكان في التعداد السابق، R = معدل النمو، N = عدد السنوات الفاصلة بين التعداد السابق واللاحق

الزيادة الطبيعية (A) لمدينة العلمة خلال الفترة ما بين (1954-1966) = $A = p_{66}' - p_{54}$

P_{54}= 11318 نسمة ; R = 6.47 % ; $P_{66}' = 11318 (1+ 0.0647)^{12} = 24015.78$; $A = 24015.78 - 11318 = 12698$;

2.عامل التركز السكاني والحضري:

من خلال تحليل مؤشري الكثافة السكانية والسكنية بمدينة العلمة كما توضح الخريطة رقم (03) و(04) يمكن تقرير أن التركز السكاني والسكني جاء يتميز بالكثافة السكانية والسكنية المتباينة عبر كل القطاعات الحضرية حيث تراوحت ما بين أكبر قيمة وسجلت عبر الأحياء السكنية القريبة من مركز المدينة وذلك في القطاع الحضري الأول بـ (150.09 نسمة/ الهكتار، 43.49 مسكن/ الهكتار) على الترتيب ومنخفضة عبر الأحياء السكنية الجديدة الراقية التي تقع في أطراف هذه المدينة حيث يمثلها القطاع الحضري الخامس بـ 75.96 نسمة/ الهكتار والقطاع الرابع بـ 12.28 مسكن/ الهكتار، وإضافة إلى الوزن النسبي الكبير لمدينة العلمة حيث تضم حجم سكاني يفوق 93.63 % من سكان البلدية وبنسبة قدرت بـ 9.44 % من إجمالي سكان ولاية سطيف وهذا حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008.

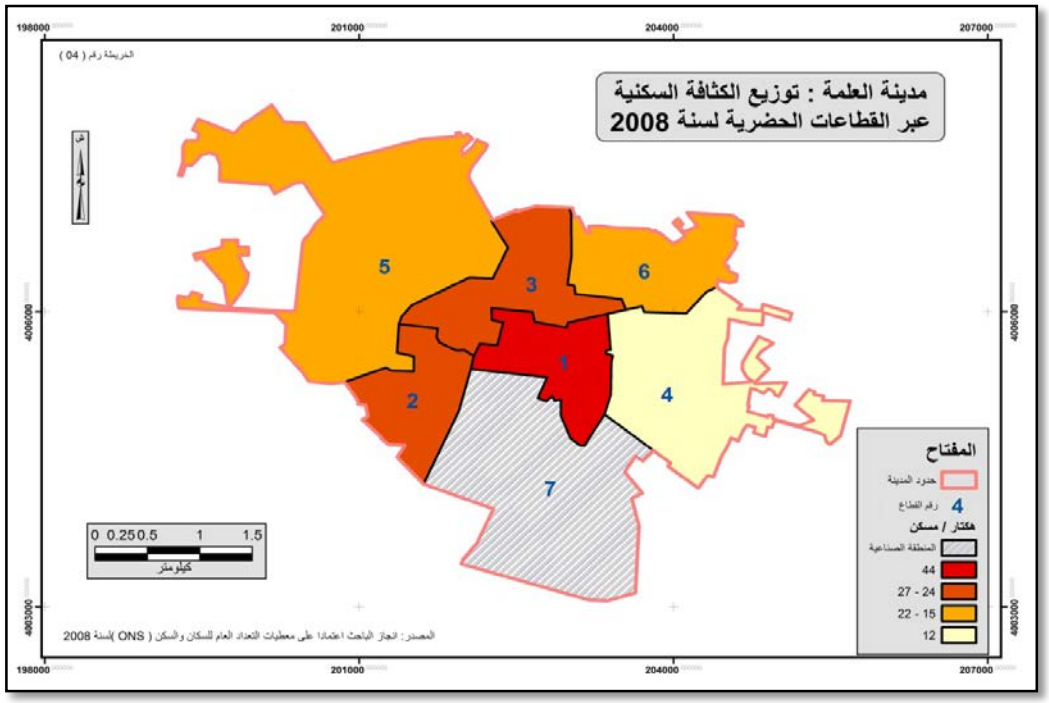

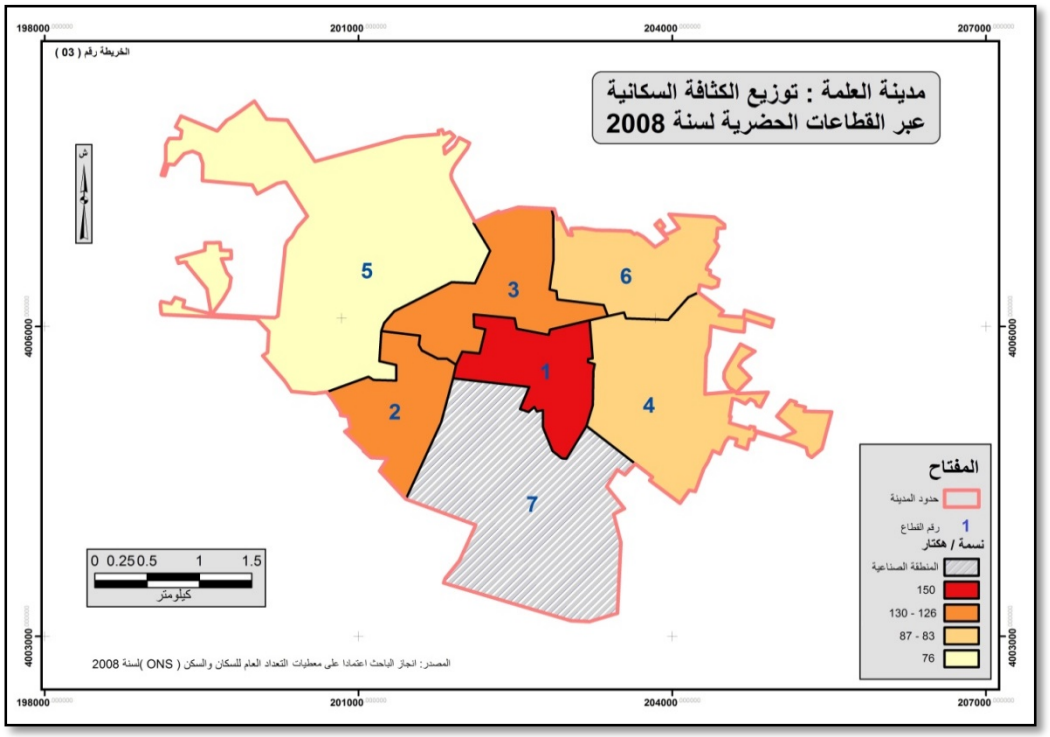

3.عامل تركز النشاط التجاري في شارع دبي:

يعتبر شارع دبي من الأقطاب التجارية الهامة في الجزائر حيث تعود بداية نشأة الشارع إلى منتصف التسعينيات بعد عملية تحرير التجارة والصناعة التي شرعت فيها الدولة الجزائرية منذ سنة 1990 وبموجب إصدار القانون الخاص بالسجل التجاري والذي كرس مبدأ حرية التجارة والصناعة وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية خاصة ويكتسي شارع دبي أهمية كبيرة في دراسة النشاط التجاري بهذه المدينة حيث أنه يتجلى في التكتل والتركز التجاري الكبير وما يشهده من حركية تجارية نشيطة حيث جاء استقرار النشاط التجاري بهذا الشارع يفسر بما يلي: عامل الاستقرار الأمني النسبي الذي شهدته مدينة سطيف خلال العشرية السوداء وأهمية الموقع الجغرافي لولاية سطيف كهمزة وصل تربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب حيث ساعد ذلك على نمو وتطور نشاط الاستراد لتجار شارع دبي حيث حقق قفزة نوعية في ميدان توفير مختلف السلع والمستلزمات للساكن الجزائري وأصبح بإمكانه الحصول على منتجات كانت نادرة في السوق الجزائرية وبأسعار جد تنافسية أحيانا، وفي سياق الحديث يشهد شارع دبي بالعلمة وتيرة تصاعدية من حيث تزايد كمية السلع المعروضة وعدد السكان الزبائن في المناسبات الكبرى على غرار الدخول الاجتماعي والأعياد المختلفة، وعليه فإن هذه الحركية الكبيرة يصنعها يوميا متعاملون تجاريون يقصدون شارع دبي من مختلف مناطق الوطن وحتى من خارجه، وكما تعدت شهرته حدود البلاد وأصبح الوجهة المفضلة لمعظم الناشطين في الميدان التجاري في الجزائر داخلها وخارجها من أفراد الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج عند زيارتها للجزائر وأيضا بالنسبة للتجار من دولة تونس وليبيا الذين يقصدون هذا الشارع يوميا من أجل اقتناء مختلف السلع والمعروضات، ولذلك فإن النشاط التجاري يعتبر من العناصر الهامة في النمو الحضري وفي نوعية الحياة الحضرية خاصة حيث يؤثر بشكل كبير في التوسع العمراني وتزايد عدد السكان، وجاء مؤشر نصيب الفرد من المحلات التجارية بمدينة العلمة يتميز بمستوى تغطية تعكس حجم الأنشطة التجارية الهامة وطبيعتها وعلاقتها بالتركز السكاني الهام بهذه المدينة حيث جاء يدل على ارتفاع كثافتها السكانية نتيجة للنمو الاقتصادي والاجتماعي وتأثرها بالعوامل التاريخية والعمرانية لعملية التحضر، وفي سياق الحديث أيضا عن النشاط التجاري وتوزيعه بهذه المدينة فإنه وبالاعتماد على توظيف بعض المؤشرات وطبقا لنتائج القياس التي يبرزها كل من مؤشري ديفيس (Indice de Davies) للتجمع التجاري[10] أولا ومؤشر بنيسون (Indice de Bénisson)[11] ثانيا في الشكل رقم (02) على وجود علاقة بين المؤشرين حيث سجلت أكبر قيمة لهما على مستوى القطاعين الحضريين الأول (ديفيس 10.7797 وبنيسون27.0937) والخامس(ديفيس 21.6591 وبنيسون23.5105) وهذا ما يدل على وجود فائض في عدد المحلات التجارية، وبالمقابل عرفا القطاعين الحضريين السادس والرابع عجزا تجاريا لأن قيمة بنيسون أقل من قيمة ديفيس حيث يدل هذا على وجود فوارق كمية ونوعية في توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية لهذه المدينة وذلك بتمركز متخصص على مستوى محاور الطرق الرئيسية للمدينة وخاصة الطريق

---

10 مؤشر ديفيس (Indice de Davies): ويكشف هذا المؤشر عن الوزن الحقيقي للأنشطة التجارية عبر القطاعات الحضرية في مدينة العلمة لأن أغلب الأنشطة التجارية قد يتخللها التوزيع غير المتجانس وذلك بالاعتماد على ندرة المحلات وليس على مجموعها لأي نشاط تجاري ويكتب وفق المعادلة التالية:

مؤشر ديفيس = ندرة المحلات × مجموع عدد المحلات لنشاط تجاري معين في كل قطاع.

حيث: مؤشر الندرة = $\frac{1}{\text{مجموع عدد المحلات لنشاط تجاري معين في كل قطاع}}$

11 مؤشر بنيسون (Indice de Bénisson): هو مؤشر يكمل مؤشر ديفيس حيث يتم حسابه دون إدخال عنصر السكان، وأما مؤشر بنيسون فيأخذ بعين الاعتبار هذا العنصر الهام الذي يقدم صورة عن وجود فائض أو عجز في نشاط تجاري معين.

مؤشر بنيسون= مؤشر ديفيس × التمركز التجاري، ولحساب قيمة التمركز التجاري نتبع الخطوات التالية:

أ. **الخطوة الأولى:** حساب التمركز التجاري في كل قطاع كالتالي:

$$\text{التمركز التجاري} = \frac{\frac{\text{عدد المحلات في كل نشاط تجاري في كل قطاع}}{\text{عدد المحلات في كل نشاط تجاري في المدينة}}}{\frac{\text{عدد السكان في كل قطاع}}{\text{إجمالي عدد السكان في المدينة}}}$$

ب. **الخطوة الثانية:** حساب التمركز المطلق كالتالي: التمركز المطلق = مؤشر ديفيس × التمركز التجاري

ج. **الخطوة الثالثة:** حساب مؤشر بنيسون لكل نشاط في كل قطاع حيث تتحصل عليه بقسمة التمركز المطلق على مجموع قيم التمركز المطلق للأنشطة التجارية.

الوطني رقم (05) والطرق الوطني رقم (77) وفي حين الحالة العادية موجودة عبر القطاعات القريبة والمجاورة لمركز المدينة وهذا ساهم في زيادة تنقلات السكان نحو هذه القطاعات الحضرية وخاصة مع التطور العمراني وزيادة تركز النشاط التجاري في هذه المدينة.

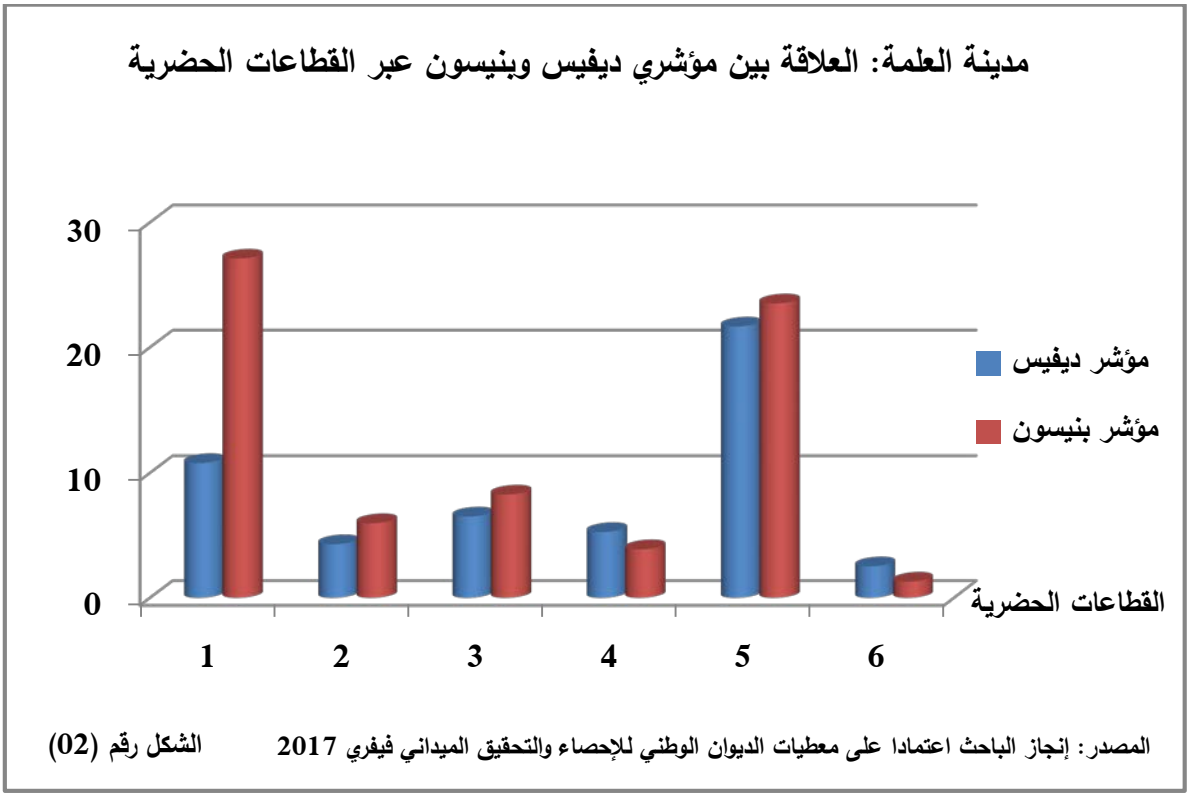

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء والتحقيق الميداني فيفري 2017 الشكل رقم (02)

V.أفاق توجيه وتنظيم النمو الحضري في مدينة العلمة:

على ضوء ما سبق سيتم اقتراح سلسلة من الخطوات والأسس حول النمو الحضري في مدينة العلمة كحالة عن المدن الجزائرية الأخرى للنهوض والارتقاء بتنظيم النمو الحضري والإرتقاء بجودة الحياة الحضرية وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تستجيب لتطلعات سكان المدينة وتخفيف العبء على كاهل السلطات المحلية والوطنية ويتم تحقيق ذلك انطلاقا من ما يلي:

1.تحتل مدينة العلمة موقعا متميزا لذا يوصي الباحث بحسن استغلال هذا الموقع واستثمار خصائصه بما يضمن استدامة النمو الحضري وكذا التنمية الحضرية والاستدامة لتحقيق التقدم والتطور في هذه المدينة.

2.التأكيد على أهمية التخطيط الحضري الشامل والكامل لمشروعات التنمية الحضرية والعمل بمفهوم تقييم المردود الحضري قبل اتخاذ أي قرار قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية لنمو المجال الحضري على حياة السكان بهذه المدينة عن طريق إعادة ترتيب خارطة مهام وصلاحيات البلدية في ميدان التهيئة والتعمير بالتقليص من ضغط الوصاية عليها والذي يجعل هامش تدخلها وتأثيرها محدودا جدا إن لم يكن معدوما

وذلك بالتمكين لها بأن تكون طرفا فاعلا أو على الأقل شريكا قويا في صناعة القرار المحلي.

3.الاهتمام بقطاع البحث العلمي في النمو الحضري وتوظيف نتائج البحوث والدراسات في تقييم المردود الحضري الذي ينعكس على استدامة هذه المدينة وتنميتها في الأفاق.

4. ترشيد استغلال العقار الحضري الذي يعد المصدر الوحيد لتلبية احتياجات المدينة من العقار للنمو الحضري وذلك بترشيد استغلال الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة والاحتفاظ بالمساحات الشاغرة في شمال غرب وجنوب غرب وشرق المدينة واستغلالها كمتنفس للمدينة والحفاظ على بيئتها

الزراعية وذلك بإصدار قرارات صارمة تمنع البناء والتعمير في هذا النطاق وبخاصة أراضي الأوقاف والدولة والخواص.

5. ضرورة ترشيد منح تراخيص البناء السكني أو التجاري وذلك وفق تصور معين ينظم استخدامات الأرض الحضرية بهذه المدينة خصوصا وأن هناك نموا حضريا على المساحات الزراعية ويجب الحد منه في أكثر من مكان تم السطو عليه عبر محيط التعمير لهذه المدينة.

6. دعم القاعدة التقنية والفنية لبلدية العلمة وذلك بالتأسيس لاستخدام التقنيات الحديثة في تسيير ومراقبة العمران لرفع كفاءة الاستجابة لاحتياجات المدن والسكان والاقتصاد والبيئة وذلك باستعمال نظم المعلومات الجغرافية وهي أداة فعالة لتطوير الاستراتيجيات والخطط والبرامج وتقنيات التدخل والمعالجة وتساعد في دعم وتقوية صناعة القرار المحلي في إدارة وتهيئة مدينة العلمة، مع العلم أن نظم المعلومات الجغرافية مكون حديث من مكونات الإدارة الحضرية يمتاز بمصداقية عالية ودقة كبيرة في التفسير والتحليل لمشاكل النمو الحضري بالاعتماد على البرمجيات والصور الجوية والخرائط الأساسية وبنوك المعلومات العمرانية والديمغرافية والاقتصادية والتقنية وفي اكتشاف ورصد التغير الحاصل في المجال الحضري وفي تقييم مشاكلها وتحولاتها ومن تم الإسراع في المعالجة.

7. دعم وتقوية القدرات المالية للبلدية لتتمكن من رفع وتنويع مواردها المالية وتوسيع الوعاء الضريبي المحلي وتطوير آليات تقديرها وتحصيلها لتعبئة موارد إضافية تسمح بخلق الثروة وتمكن من الوفاء بمتطلبات التسيير الحضري الفعال للنمو الحضري.

8.ضرورة التوجه إلى تبني المشروع الحضري الذي يستجيب لمختلف اختلالات النمو الحضري وذلك وفق تصور للمشروع الحضري في هذه المدينة كإستراتيجية جديدة مقترحة للنمو الحضري إنطلاقا من الواقع القائم من حيث واقع وتحديات المجال الحضري وكيفية تجاوز المعيقات الموجودة فيه والمتمثل في مدينة العلمة والذي لا يكون إلا بتوجيه قائم على المزاوجة بين الواقع والأفاق والذي يحدد توجهات السياسة العامة للمدينة بخصوصياتها وكيف سيكون شكله مستقبلا وذلك بوضع تصور مشترك للمستقبل يشمل الإقليم والمدن والمناطق الحضرية ويكون مرتبطا بأبعاده الثلاث المتمثلة أولا في البعد الاقتصادي حيث يكون تنمويا، وأما البعد الثاني يكون اجتماعي وهو مرتبط بالتضامن وتشكيل الهوية، وفي حين البعد الثالث فهو مرتبط بالبعد المجالي والذي هو مرتبط بالتوجه السياسي للدولة الجزائرية وذلك عن طريق إيجاد شكل جديد للمدينة يجعلها متطورة ومرنة وديناميكية مدمجة في شقها الحضري والمعماري.

9. ضرورة انفتاح البلدية على المجتمع المدني من مواطنين، جمعيات، جامعات ومراكز بحث وذلك بنشر المعلومات بالوسائط الإعلامية الحديثة كالانترنت والمواقع الالكترونية، والإطلاع بأنشطة علاقات عامة وتفاعلية مع المواطن لتحسيسه وإشراكه في صياغة البرامج والأهداف المتعلقة بالنمو الحضري المستديم والمنطقي في هذه المدينة وذلك عن طريق تفعيل مبدأ المشاركة والشراكة بين مختلف الفاعلين في المدينة ودون إهمال الدور القيادي الذي يمارسه صناع القرار عن طريق أدوات التهيئة والتعمير والذي يحتاج إلى المزيد من الترشيد لتحقيق الحوكمة الحضرية وذلك في تقديم بدائل في الأفاق للنمو الحضري بهذه المدينة تتناسب والخصائص الطبيعية والثقافية والتاريخية والاجتماعية والحضرية لها.

10.الاستفادة من التعاون الدولي بما فيها العربي في إطار منظمة المدن العربية والمعهد العربي لإنماء المدن اللذان يقدمان للبلديات العربية الدعم التقني والمالي، والدورات التدريبية المتخصصة وتبادل الخبرات وفي إنشاء شبكة المراصد الحضرية العربية في إطار شراكة فعالة تنخرط فيها معظم المدن العربية.

الخلاصة:

يعتبر النمو الحضري ظاهرة معقدة وشائكة، حيث ساهمت بشكل كبير في تضخم المدن الجزائرية عامة ومدينة العلمة خاصة من المدن التي عرفت نموا حضريا هاما منذ الاستقلال إلى اليوم في موقع بامتياز ضمن مدن الشبكة الحضرية محليا، إقليما ووطنيا ويعود هذا النمو الحضري السريع إلى عدة عوامل أهمها توفر المدينة على شبكة نقل كثيفة ذات أبعاد وطنية ودولية، وتركز النشاط التجاري في شارع دبي الذي يمتد مجال نفوذه إلى عمق التراب الوطني، وإضافة إلى مختلف أشكال الحراك السكاني الداخلي الهام ضمن ولاية

سطيف والشرق الجزائري بشكل عام، وكما يتعلق هذا النمو الحضري أيضا بعدم تفعيل مبادئ الحوكمة الحضرية الجيدة في جميع مراحلها: إعدادا وتنفيذا وتقويما لسياسة المدينة وقد تكون أولا بعدم دقة تحديد الأهداف مرورا بتوفير الآليات القانونية والمؤسساتية والمالية اللازمة وكذا بعدم دقة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين وترتيب المسؤوليات وتحديد مؤشرات النجاح والفشل ما أدى إلى تبني أنماط تسيير غير جدية ولا تضمن انخراط السكان ولا تقوم على نجاعة العمل المشترك بين مكونات الإدارة من جهة وبين الإدارة وباقي المتدخلين من الجماعات المحلية ومختلف الفاعلون في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى وهي كلها من المفروض عوامل ضرورية لنجاح سياسة المدينة الجزائرية.

المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

[02] العربي بليرون، سامعي هشام، دور التهيئة الحضرية في تسيير المدينة نمط التسيير الحضري المستديم لمدينة العلمة بولاية سيطف، جامعة التكوين المتواصل مركز سطيف، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية في تخصص التسيير العمومي، السنة الجامعية 2015/2014، ص01.

[03] صبري فارس الهيتي، جغرافيه المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص37.

[04] أحمد عبد الرب محمد وآخرون، التحضر ونمو المدن في الجمهورية اليمنية مظاهره وأثاره، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء سنة 1998، ص8.

[05] خالص الأشعب، نمو المدن العربية ومشكلاتها الحضرية، الموسوعة الصغيرة، العدد 382، دار الشؤون الثقافية، بغداد، سنة 1992، ص13.

[06] المعهد الوطني للخرائط بقسنطينة (INC)، خريطة الجزائر السياحية، مقياس1/ 500000، لسنة 1987.

[07] سعيدي فريد، يحي هشام: التخطيط العملي لتسيير كارثة ناجمة عن خطر طبيعي بوسط حضري، تسيير كارثة الفيضان بالنسيج العمراني لمدينة العلمة وفقا لسيناريو محتمل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تخصص: تسيير الأخطار الطبيعية في الوسط الحضري، جامعة صالح بوبنيذر قسنطينة3، معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسم التقنيات الحضرية والبيئة، جوان 2017، ص50.

[09] خليل عبد الله مطاوع، مدينة العلمة السكان والعمران وإشكالية المجال الحضري، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جوان 1994، ص02.

[10] جهيدة نزاري، عوامل النمو الحضري في المدن المتوسطة– دراسة ميدانية بمدينة العلمة ولاية سطيف، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، 2009/2008، ص97.

[11] المخطط الرئيسي للتعمير(PUD)، بلدية العلمة سنة 1979.

[12] باباس بلخيري، التصنيع والتحضر بالعلمة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، لسنة 1985، ص20

[13] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU) العلمة، لسنة 2009.

[15] ايف لا كوست، أندري برنيان، نوشي، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة إسطنبولي رابح وعاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، لسنة 1984، ص292.

[17] معلم عبد الرؤوف، عنان رضا، تهيئة منطقة توسع في مدينة العلمة، مذكرة تخرج مهندس دولة، جامعة أم البواقي، قسم تسيير التقنيات الحضرية، 2007، ص24.

[19] عماد بن زيدان، دور البرامج التنموية والاستثمارات الخاصة في تحقيق التنمية المحلية حالة خمس بلديات ولاية سطيف (بابور، صالح باي، الرصفة، العلمة وبوسلام)، رسالة ماجستير في تعليمية الجغرافيا والبحث الجغرافي (غير منشورة)، المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار بقسنطينة، قسم التاريخ والجغرافيا والفلسفة، لسنة 2011، ص79.

باللغة الأجنبية:

[01] Pierre Laborde, Les espaces urbains dans le monde, N^0 d'édition S51531 (Do, VII) CI /N^0 d'impression L33019, France, septembre1989, p11

[08] PDAU intercommunale : El-Eulma, Ain lahdjar, Baser sakhra, Bir El arch, Guelta zerga, Belaa, Elouldja et tachouda, première phase : Etat de fait, Diagnostic et options d'aménagement, volume 03: Analyse urbaine, sept 2013.

[14]AKAKABA AHMED,KALLA MAHDI, DRIDI HADDA, FILLALI ABD ELWAHHEB: modélisation du plan d'urbanisme de la ville d'el Eulma (Algérie), Apport de l'intelligence territoriale dans la gouvernance

urbaine, Rev. Roum. Géogr/Rom. Journ. Geogr, 58, (1), p 43–56, 2014, Bucureşti le 24 décembre 2013.

[16] Roger troussel ,Notes sur les population indigenes de la com d'el Eulma, Revue Africaine socité historique Algérienne, vol N 85, Alger, 1941, p230-241.

[18] AKAKBA AHMED, ville d'Eulma: le développement urbain, Remodelage, possibilities d'extension et gestion des risqué associés (risqué d'inondatins et industeriels),Thèse de Doctorat science, spécialité Aménagement du territoire , Université Hadj Lakhder Batna, faculté des sciences de la terre et de l'univers, Année 2015, p53.